التأثير على سلوك المستهلكين
(العون الاقتصادي - قطاع العائلات)

بقلم
د/ محمد الناصر حميداتو
قسم العلوم الاقتصادية ـ جامعة الوادي ـ الجزائر

ملخص

يعتبر الاستهلاك ظاهرة اقتصادية هامة فهو أحد مقومات ومكونات النشاط الاقتصادي، ويشكل أهم جوانبه الأساسية . فالاستهلاك يمارسه الأعوان الاقتصاديون بغية تحقيق رغباتهم وسد حاجاتهم الأساسية. وبما أن قطاع العائلات جزء مهم يمارس الاستهلاك، فإنه يعتبر من القطاعات الاقتصادية التي لها دور فعال في التنمية الاقتصادية.

Résume :

La consommation est un phénomène économique important, Il est l'un des constituants importants et les composantes de l'activité économique et sont les aspects les plus importants de la base. La consommation est pratiquée par des agents des économistes afin de réaliser leurs désirs et satisfont les besoins fondamentaux. Comme le secteur des ménages est une partie importante de l'exercice familles consommation, il est l'un des secteurs économiques qui ont un rôle actif dans le développement économique.

مقدمة:

لقد دأب المفكرون الاقتصاديون البحث في تحقيق الرشادة الاستهلاكية في ظل إنفاق ما يجب لتحقيق ما يهدف منه منذ القرون الماضية، وأصبحت السياسات الاقتصادية للدول والمجتمعات تهدف إلى سبل حماية المستهلكين من خلال البرامج والخطط وتوظيف كل الوسائل لتحقيق ذلك، وخاصة في تلك المجتمعات التي تملك تقليدا اقتصاديا وتسعى إلى حماية مواطنيها من المآزق والأزمات.

نحاول في هذا المقال إظهار العائلات كعون اقتصادي مهم يمارس الاستهلاك النهائي انطلاقا من معرفة وإدراك المحددات الأساسية والعوامل المؤثرة على الاستهلاك وإبراز النظريات التي تعاقبت تاريخيا في تفسير الاستهلاك لفهم سلوك المستهلكين. ومن أجل التخصيص أشرنا إلى العائلات الجزائرية وتاريخ نشاطها الاقتصادي لمعرفة وتفسير سلوكها وتقليدها الاقتصادي، ودعمنا بأمثلة قياسية مقارنة بالعائلات الأمريكية والعائلات الفرنسية في حقب متباينة، وكل هذا من اجل إظهار الكيفية الحقيقية والواقعية والصورة الكاملة لهذا القطاع، بحيث لما تصاغ برامج الحماية ندرك كل أبعاده ومعانيه ونتائجه التطبيقية في ظل حرية الفرد في الإبداع والعيش الكريم.

الاستهلاك والمستهلك

نحاول في هذا المقال إظهار بعض المعاني الاقتصادية والظواهر التي تفسر سلوك المستهلك ضمن العون الاقتصادي للعائلات، بحيث نتعرف على المستهلك ونجيب عن العوامل المحددة والمؤثرة على الاستهلاك، ونسهم بالتطرق إلى النظريات المفسرة للاستهلاك، ونعرج على قطاع العائلات في الجزائر، ملخصين الوضعية مدعمين بأمثلة مقارنة قياسية، ونخلص إلى الاستنتاجات والملاحظات في شكل نتائج المؤثرات الحقيقية لترشيد سلوك المستهلك.

تعاريف: يعتبر الاستهلاك الاستنفاد النهائي لمنافع السلع والخدمات، وهو الغاية القصوى من النشاط الإنتاجي، وهو أحد مكونات الطلب الإجمالي. حيث أن التغيرات في الميل إلى الاستهلاك تؤدي إلى إحداث تغيرات في الدخل وحجم العمالة [1].

ويقصد بالاستهلاك عادة، الحصول على السلع والخدمات لاستخدامها في تحقيق إشباع الحاجات المختلفة. وبذلك فكل عملية شراء يقصد بها الرغبة في إشباع الحاجات، يعتبر عملية استهلاكية. وهي تختلف عن كل عمليات الشراء بهدف إعادة البيع(التجارة) أو عن العمليات التي تهدف شراء المواد الأولية من اجل إتمام تصنيعها (الإنتاج)[2].

وحسب "جون مينار كينز"فإن الناتج المحلي الداخلي يمكن تفسيره عبر عدة قطاعات وعمليات أي: $Y = C + I + G + (X-M)$

حيث Y : الناتج الداخلي الخام

C :استهلاك قطاع العائلات

I : الاستثمار

G : الإنفاق الحكومي

(X-M) : الصادرات – الواردات: طلب العالم الخارجي.

مع اعتبار أن الضرائب موجودة ضمنيا في كل القطاعات .

والملاحظ لهذه المعادلة، يدرك بان الاستهلاك محدد أساسي وعنصر مهم لمكونات الطلب الإجمالي فنجد في الاستهلاك :- الاستهلاك النهائي: قطاع العائلات

– الاستهلاك الإنتاجي: قطاع المؤسسات الاستثمار

– الاستهلاك الحكومي يفسر بالإنفاق الحكومي

– استهلاك العالم الخارجي: صافي الميزان التجاري

ومحور دراستنا هو سلوك قطاع العائلات في الاستهلاك، وكيف يمكن التأثير عليه باعتبار المستهلك (العائلات) تمارس هذا النشاط قصد إشباع حاجياتها المتعددة في ظل موارد محدودة وهذا ما يعني بالمشكلة الاقتصادية.

دوافع الاستهلاك ومحدداتها:[3]

الدوافع: يمكن أن نميز بين نوعين من الدوافع:

– الدوافع الأولية: وهي القوى التي تحرك الفرد باتجاه إشباع حاجاته الفسيولوجية (شراء المواد الغذائية ، الملابس....).

– الدوافع الثانوية: وهي الدوافع المبنية نتيجة للاختلاط بالبيئة المحيطة بالمستهلك، وهي تتركز على حاجيات عقلية وفسيولوجية كالحاجة إلى النجاح وحب الظهور والأمان وتحقيق الذات.

المحددات: هناك ثلاث محددات لدوافع سلوك الفرد:

1- تنشيط السلوك: وهي حاجة داخلية ناتجة عن عدم التوازن والحاجة إلى شيء محدد أو توقع شيء معين.

2- توجيه السلوك: وهنا توجه الدوافع والسلوك الفردي نحو هدف معين ومحدد.

3- تثبيت السلوك: تدعيم السلوك بواسطة الدوافع يؤدي إلى تثبيت السلوك أو تحريره إلى سلوك آخر.

ومنه ندرك أن العلاقة بين السلوك والدوافع علاقة مترابطة متزامنة.

العوامل المحددة للاستهلاك العائلي: هناك عوامل عديدة لها دور كبير في تحديد الاستهلاك العائلي أهمها: - الدخل المتاح - المستوى العام للأسعار ومعدلات الفائدة- حجم السكان-الضرائب-هيكل توزيع الدخل الوطني، بالإضافة إلى العادات والتقاليد والذوق والمحيط. ويرى "كينز" أن أهم محدد للاستهلاك هو الدخل،[4] حيث تعتبر دالة الاستهلاك علاقة مستقرة بين استهلاك مجموع العائلات ودخلها الكلي المتاح[5] .

أي يمكن كتابة أو اختصار العلاقة بـ: $C_M = a + bY_d$

حيث C_M :استهلاك العائلات.

a :حد الكفاف أو الاستهلاك التلقائي الذي لا يتبع الدخل.

b :الميل الحدي للاستهلاك MPC . Y_d :الدخل المتاح (ناقص الضرائب).

العوامل المؤثرة على الاستهلاك:

يتوقف الاستهلاك على عوامل ذاتية وموضوعية عديدة.

فملخص العوامل الذاتية والشخصية هي الاحتياط والرغبة في الضمان وحب الشعور بالتباهي أو الاستقلال أو المقدرة على التصرف.

في حين أن العوامل الموضوعية تتلخص في التغير في الأصول السائلة (الرصيد النقدي السائل) والرصيد من السلع المعمرة وحجم وتوزيع الدخل والتغيرات السياسية والمالية (الاستهلاك بالتقسيط، الضرائب، القوة الدافعة للادخار.....).

سلوك المستهلك

يعتبر المحور الأساسي للعملية التسويقية حيث أصبح لمنظمات الأعمال التجارية والصناعية والمالية الاهتمام الواسع والكامل بالمستهلك فهو المحور الأساسي لنشاطاتها والمعيار الذي يحكم على نجاح السلع والخدمات من فشلها.

تعريف: يعرف ANGEL سلوك المستهلك "الأفعال والتصرفات المباشرة للإفراد من أجل الحصول على المنتج أو الخدمة ويتضمن إجراءات اتخاذ قرار الشراء"[6] .

أما MOLINA فيعرف "سلوك المستهلك انه التصرفات والأفعال التي يسلكها الأفراد في تخطيط وشراء المنتج واستهلاكه" [7] .

أي أن سلوك المستهلك مرتبط بالتخطيط والكيفية التي يقوم بها الأفراد باتخاذ قراراتهم المتعلقة بتوزيع وإنفاق الموارد المتاحة لديهم (المال – الوقت – الجهد) على الخدمات والسلع المرغوبة والمقبولة لديهم.

نظريات سلوك المستهلك:

يفترض عند سلوك المستهلك أن المستهلك على درجة من الرشد الاقتصادي، أي انه يخطط لإنفاقاته المختلفة بطريقة واعية يهدف إلى تحقيق اكبر منفعة أو إشباع. وهناك ثلاثة نظريات رئيسية تفسر سلوك المستهلك.

1- نظرية المنفعة الحدية:

المنفعة يعرفها BENTHEM أنها" قوة خفية في الأشياء تستطيع أن تخلق الإشباع وسعادة الفرد، وهي المجموع الكلي للإشباعات المختلفة التي يحصل عليها أو أنها مقياس الفائدة والسعادة التي يجنيها الفرد مقابل شرائه للسلع" [8] . ومن المعروف أن تغير المنفعة الكلية بالنسبة للكمية المستهلكة من السلع تعرف بـ المنفعة الحدية وهذه الأخيرة تمثل المنفعة الإضافية التي يحصل عليها المستهلك نتيجة استهلاكه وحدة إضافية من سلعة ما. [9] ونظرا لهذه المفارقة فإن توازن المستهلك يتحقق أي تحقيق أقصى إشباع ممكن يتطلب إنفاق المبلغ المخصص للإنفاق على السلع بأكملها(في حدود ميزانيته)، وان تكون النسب بين المنفعة الحدية للسلعة وسعرها متساوية لكل السلع.

2- نظرية منحنيات السواء:

اقتصاديا تعرف المنفعة الترتيبية أن المستهلك بإمكانه ترتيب المنافع للوحدات المختلفة من سلعة ما وذلك دون الإفصاح عن مقدار التفضيل أو مقدار المنفعة لكل وحدة أي اعتماد هذه المنفعة على منحنيات السواء وهي قائمة من التركيبات بين السلع والخدمات والتي تعطي نفس المنفعة أو تمثل التوافق المختلفة من السلع والتي تعطي المستهلك نفس الدرجة من الإشباع ، أي في منحنيات السواء الفرد يكون قادرا على ترتيب اختياراته طبقا

لدرجة تفضيله لها. [10] ويتحقق توازن المستهلك حسب المنفعة الترتيبية عندما يلامس خط الميزانية احد منحنيات السواء وهو أعلى منحنى يستطيع أن يصله المستهلك في حدود ميزانيته.

3- نظرية التفضيل المستبان:

يفترض في هذه النظرية ثبات أذواق المستهلكين ويعني استنتاج ما نريده لمجرد ملاحظة ودراسة سلوك المستهلك، أي عند دراسة الكميات المختلفة من السلع والخدمات التي يقوم بشرائها عند أسعار مختلفة. والشرط الوحيد المطلوب من المستهلك هو أن يقوم بعمل اختياراته بطريقة موضوعية ومنطقية. أي لا تتطلب هنا القدرة على قياس المنفعة كما ولا أن ترتب المنافع للسلع المختلفة.

الأسس النظرية للاستهلاك

تحاول النظرية الاقتصادية فهم وتفسير الظواهر الاقتصادية وذلك بطريقة تبسيطية وتجريدية ولعل التوصل إلى معرفة القواعد والقوانين الاقتصادية يشكل مرحلة ضرورية لتوجيه السلوك الاقتصادي الفردي أو الاجتماعي وهناك الكثير من النظريات نذكر منها:

1- الاستهلاك عند الكلاسيك: يقوم الفكر الكلاسيكي في تحليله للنشاط الاقتصادي على أساس فرضيات أهمها: - التوازن الحتمي بين الإنتاج والاستهلاك قانون "ساي" للمنافذ العرض يخلق الطلب.

- الاقتصاد في حالة استخدام تام للموارد البشرية والمادية والبطالة إن وجدت فهي إرادية.

- دور النقود وسيط للمعاملات.

- الدولة لا تتدخل في الشؤون الاقتصادية.

وعليه يفهم مما سبق وطبقا لقانون "ساي" أن إنتاج السلع والخدمات يخلق دخولا ذات أهمية متساوية بحيث انه لا يوجد فائض في الإنتاج ولا نقص في الاستهلاك مادام كل ما ينتج يستهلك [11].

ومنه سلوك الأفراد وفق هذه النظرية يعتمد على فكرتين اساسيتين[12]:

-الأولى: أنهم يبحثون على تعظيم المنفعة أي يميلون إلى إنفاق كل دخلهم بغية

الحصول على اكبر قدر ممكن من السلع والخدمات.

– الثانية: إن منفعة النقد معدومة ومثلما اشرنا سابقا فإن النقد حيادي في نظر الكلاسيك.

2– النظرية الكينزية والدخل المطلق: عندما ظهرت "النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقد" لكينز سنة 1936 أحدثت ثورة فكرية في تحليل النشاط الاقتصادي، وغيرت الكثير من الفرضيات التي صاغها الكلاسيك سابقا. فحسب كينز دالة الاستهلاك هي جدول مخطط للاستهلاك لمستويات مختلفة من الدخل المتاح كما يخضع هذا التخطيط لقانون سيكولوجي أساسي حيث أن التغير في الاستهلاك اقل من التغير في المتاح [13]. أي: $C_M = a + bY_d$ وهو نفس النموذج السابق.

3– نظرية الدخل النسبي: انتقد الاقتصاديون المحدثون النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية ذلك أنهما أقامتا تحليلهما من فرضية مفادها أن الفرد أو العائلة يقوم بوضع جدوله التفضيلي في توزيع الدخل بين الاستهلاك وبين الادخار ويقوم بذلك مستقلا عن تفضيلات الآخرين واعتبروا أن الفرد مطلق الحرية في توزيع دخله وبمعزل عن الأفراد الآخرين المحيطين به، وعندها جاءت نظرية الدخل النسبي من طرف "جيمس ديوزمبري" سنة 1949 وتتلخص هذه النظرية في أن الاستهلاك هو دالة تابعة للدخل النسبي أي أن الميل الوسطي للاستهلاك يعكس الوضعية الاقتصادية للفرد بالنسبة للأفراد الذين يعيشون معه أو يجاورونه حيث يرى DIOZEMBRY أن القرارات الاستهلاكية والادخارية تتأثر كثيرا بالبيئة الاجتماعية التي يعيشها الفرد:

فإذا كان لشخص دخل ضعيف في مجموعته، فإن ميله الوسطي للاستهلاك سيكون كبيرا.
وإذا كان لشخص دخل عال في مجموعته، فإن ميله الوسطي للاستهلاك سيكون صغيرا [14].

4– فرضية تكوين العادة لبراون(BROWN): يرى "براون" أن السلوك الاستهلاكي للأفراد أو العائلات يتغير ببطء وذلك يرجع إلى أن الاستهلاك في الفترة السابقة C_{t-1} هو الذي يؤثر على مستوى الاستهلاك الحالي C_t واقترح دالة الاستهلاك التالية:

$$C_t = \alpha + \beta Y_t + \gamma C_{t-1}$$

حيث γ تمثل نسبة تعديل الاستهلاك (سرعة التغير): $0 < \gamma < 1$

5- نظرية الدخل الدائم : تحل نظرية الدخل الدائم المقدمة من "ميلتون فريدمان"سنة 1957 مشكلة التناسب بين الاستهلاك والدخل في المديين القصير والطويل، بافتراض أن الاستهلاك لا يعتمد على مستوى الدخل الجاري المتاح، وأن الاستهلاك في المدى الطويل يتحدد بتوقعات الأفراد لدخولهم المستقبلية ،أي أن الدخل المتاح يتكون من الدخل المتوقع لسنين دائمة و الدخل المؤقت الذي يعكس الزيادة أو النقصان غير المتوقع.

6- نظرية دورة الحياة: وفقا لهذه النظرية والتي قدمها "موديلقاني"و"اندو" سنة 1963 فإن ثروة العائلات تلعب دورا كبيرا في تحديد مستوى الاستهلاك، كما أن المستهلك يرغب دائما في توزيع موارده بشكل يمكنه المحافظة على نفس المستوى تقريبا من الاستهلاك في كل مرحلة من مراحل حياته. وبما أن دخل الفرد يتأثر بعوامل عديدة كالعمر والمستوى التعليمي والخبرة ...إلى غيرها من العوامل فان الاستهلاك أيضا يتأثر بهذه العوامل[15] .

قطاع الأسر في الجزائر

تلعب الأسرة دورا أساسيا في بناء وتكوين شخصية الفرد، حيث تعتبر الأساس في التأثير على الأنماط والعادات الشرائية للفرد، والأسرة أنواع الأسرة النووية والأسرة الممتدة...وللأسرة عدة وظائف منها الدعم الاقتصادي وتحقيق الاستقرار العاطفي وتامين نمط حياة مناسب والتطبيع الاجتماعي.[16]وهذه الأخيرة تعزز التطبيع الاستهلاكي، حيث أن مهارات الأطفال الاستهلاكية مكتسبة من مهارات آبائهم كما دلت الدراسات على ذلك وأثبتت أن الأطفال ينظرون إلى أوليائهم كنموذج للسلوك الاستهلاكي ومن أقربائهم وأصدقائهم وممن هم أكبر سنا[17].

الأسرة في المحاسبة الوطنية :

يعرف نظام الحسابات الاقتصادية الجزائري (SCEA) الأسرة والمؤسسة الفردية "العائلات هي مجموع الوحدات المؤسسية المقيمة والتي وظيفتها الأساسية هي الاستهلاك أي مجموع المستهلكين الذين يعيشون في أسرة أو مجموعة" ونميز بين نوعين:

العائلة العادية: الأسرة.

العائلة الجماعية: طلاب الجامعة- الجنود في الثكنة- المسنون والعجزة - دور الأيتام...

والملاحظ أن العائلة لا تملك محاسبة تامة وإنما تتمتع باستقلالية القرار في نفقاتها وتسيير ممتلكاتها ولهذا تعتبر العائلة وحدة مؤسسية[18] .

وهذه تقديرات عدد الأسر في الجزائر للفترة (1970–2002)

الجدول(1) تطور عدد الأسر الوحدة مليون اسرة

السنوات	1970	1980	1990	2000	2002	2008
عدد الأسر	2.18	2.73	3.49	4.66	4.94	5.78

المصدر:حاشي النوري مرجع سابق+ONS

واقع استهلاك العائلات الجزائرية: يمكن تلخيص الواقع عبر الجداول التالية:

الجدول(2) المعلومات العامة

السنوات	الدخل الوطني المتاحPNB "مليون دولار أمريكي"	عدد السكان POP "ألف"	عدد الأسر "مليون"	الدخل المتوسط الفرديRMI "دولار"	دخل الأسر المتوسطRMM "دولار"	المستوى العام للأسعار
1970	4640	13700	2.187	338.86	2121.32	5.28
1980	41130	18700	2.735	2199.46	15033.10	11.86
1990	60110	25000	3.490	2404.40	17221.77	29.89
2000	51870	30400	4.662	1706.25	11125.45	135.64
2002	53720	31300	4.940	1716.29	10874.05	143.37
2008	133362	34700	5.783	3843.28	23061.04	179.12

المصدر: ONS + البنك العالمي

الجدول(3) حاجيات الأسرة الجزائرية–النسب

أنواع الحاجيات	نصيب الحاجيات من الأنفاق%
المواد الغذائية	51.2
المسكن	12.4
الملبس	14.7
الصحة والعلاج	8.5
المواصلات	5.7

الثقافة والهوايات	3.8
حاجيات أخرى	3.7
المجموع	% 100

المصدر: كتابة الدولة للتخطيطAnnuaire statistique de l'Algérie

من خلال المعطيات السابقة يمكن القول بان الأسرة الجزائرية تخصص نسبة عالية من دخلها للإنفاق على الغذاء الشيء الذي يؤدي إلى تدعيم فكرة مرونة الطلب الداخلية على الغذاء والتي عرفت بقانون انجل"ENGEL". وكلما ازداد نصيب الفرد من الدخل تقل النسبة التي يخصصها من دخله للإنفاق على الغذاء والعكس صحيح[19].

الجدول(4) تطور ترتيب نفقات الأسر بين 1988و2000 الى 2008

1988	2000	2008
1- التغذية 52 %	1- التغذية 46.6 %	1- التغذية 42.7 %
2- النقل 11 %	2- النقل 11 %	2- النقل 12 %
3- الألبسة والأحذية 9 %	3- مختلف النفقات 10.8 %	3- مختلف النفقات 11.8 %
4- مختلف النفقات 8 %	4- السكن والأعباء 9.4 %	4- السكن والأعباء 9.8 %
5- التربية والثقافة 8 %	5- الألبسة والاحذية8.6 %	5- الألبسة والاحذية8.2 %
6- السكن والأعباء 5.2 %	6- الصحة والعلاج 6.3 %	6- الصحة والعلاج 7.2 %
7-الأثاث والتأثيث 4.7 %	7- التربية والثقافة والترفيه 3.9 %	7- التربية والثقافة والترفيه 4.9 %
8- النظافة والعلاج 2.1 %	8- الأثاث والفن المنزلي 3.4 %	8- الأثاث والفن المنزلي 3.4 %

المصدر: (CNES) ONS+ 2002

كما يمكن تفسير هذه التغيرات بـ:[20]

- زيادة الدخل المتوفر لدى الأسر.
- التغيرات التي طرأت على العرض في مجال المواد.
- نمط الحياة والحياة السوسيولوجية.

نسبة استهلاك الفرد الجزائري من المواد الغذائية:

حسب معطيات المنظمة العربية للتنمية الغذائية فإن نسبة استهلاك الفرد الجزائري من مجموع المواد الغذائية سنة 1999.

الجدول (5) المواد الغذائية والنسب

المواد الغذائية	نسبة الاستهلاك %
الحبوب	41.70
الألبان	16.10
الخضر	14.83
الفواكه	8.68
البطاطس	6.80
السكريات	4.37
الزيوت	2.68
اللحوم الحمراء	1.88
البقوليات	1.04
اللحوم البيضاء	0.85
بيض المائدة	0.57
الأسماك	0.55
المجموع	%100

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الغذائية

بعض النماذج القياسية لدالة الاستهلاك:

اعتبارا من نظرية كينز أن الدخل المتاح الجاري يفسر الاستهلاك الجاري قمنا بجمع معلومات تخص ثلاثة مجتمعات في ثلاث فترات مختلفة فتحصلنا على:

(89-67) المجتمع الجزائري : $\hat{Y}_i = -343.15 + 0.96X_i$

$(2.44) \quad (29.68) \quad R^2 = 0.976$

(92-83) المجتمع الفرنسي : $\hat{Y}_i = 1176.08 + 0.78X_i$

$(5.67) \quad (43.53) \quad R^2 = 0.995$

(82-71) المجتمع الأمريكي : $\hat{Y}_i = 2.13 + 0.86X_i$

$(0.29) \quad (17.59) \quad R^2 = 0.968$

حيث ( ) هي T-st المحسوبة

الملاحظات: حسب الاختبارات الإحصائية المعالم كلها معنوية والنماذج جيدة ماعدا المعلمة الثابتة في المجتمع الأمريكي، وبالتالي يمكن الاستغناء عنها في تفسير الاستهلاك وعليه عند:

المجتمع الأمريكي:- 86% من الدخل ينفق والباقي يدخر 14% .

- عدم وجود حد ثابت يفسر بأن لكل الناس دخولهم والاستهلاك مرتبط فعليا بالدخل.

المجتمع الفرنسي:- 78% من الدخل ينفق والباقي 22% يدخر(تشجيع الادخار- الاستثمار).

- قيمة الادخار معتبرة سلوك المستهلك رشيدا.

المجتمع الجزائري:-96% من الدخل ينفق والباقي 04% يدخر (غياب السياسة الاقتصادية).

- هناك ثقة مفرطة في وجود العرض الإجمالي للسلع واستقرار في السعر.

(نتيجة السياسة الاقتصادية المنتهجة - الإغراق والدعم) .

المؤثرات على سلوك المستهلك

حتى نصل إلى درجة الرشادة الاقتصادية ينبغي أن نوظف كل الإمكانات للتأثير على سلوك المستهلك وحمايته من كل المآزق التي يمكن أن يقع فيها أو أن يستدرج إليها. وينبغي على برامج الحماية توظيف كل السياسات الاقتصادية والقانونية وإثراؤها بالتنفيذ الحقيقي والتطبيق الفعلي والسهر على حمايتها وينبغي أن تشمل هذه البرامج :

1- جانب العرض: إن أفضل حماية للمستهلك هي حماية المنتج، وعليه ينبغي:

- تشجيع الإنتاج والمنتجين.
- تحفيز الاستثمار بأنواعه وخاصة الأجنبي.
- تحقيق بيئة منافسة بتوفير كل لوازمها.
- مراقبة المنتجات كما وكيفا وكبح الغش والتهرب.

2- جانب الطلب: توظيف كل السياسات والخطط بحيث تشمل:

– الإعلام والتوعية بما في ذلك برامج الحماية من الغش والخداع.
– دعم المواد الأساسية حتى بعد اتفاقيات OMC (إعادة النظر في الدعم).
– النظر في الأجور طبقا للمستوى العام للأسعار.
– التحويلات المالية تجاه الفقراء.

3– المحيط: ويشمل كل الجوانب المحيطة بالعملية الاقتصادية :

– الضرائب: تفرض على مواد وترفع على أخرى بمرونة حسب الوضعية الاقتصادية للمجتمع.

– الأمن: تحقيق الأمن بأنواعه وخاصة الأمن الغذائي بتوفير كل متطلبات الحياة.

– التنمية المستدامة: تحقيق الحرية الكاملة للأفراد في العيش الكريم في ظل توفر فرص العمل ضمن إطار يحفظ للمجتمعات مقدراتها ويصون ثروة الأجيال القادمة.

المستهلك والمتغيرات الجديدة

الأزمات المالية وسلوك المستهلكين:

إن عالمنا العربي بما فيه الجزائر ينبغي أن يستوعب دروس الأزمة المالية العالمية ولا يترك بابا من أبواب أسبابها إلا أغلقه. وقد كان من مسببات تلك الأزمة إفراط البنوك والمؤسسات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية في منح القروض العقارية والتغاضي عن تدقيق السجل الائتماني للعميل، وسياسة منح القروض الاستهلاكية في البنوك والمؤسسات المالية العربية لا تختلف عن تلك السياسة، وهو ما يمثل فقاعة قابلة للانفجار. وهذا يحتم على أجهزة الرقابة ممثلا في البنوك المركزية وضع معايير صارمة للرقابة على تلك النوعية من القروض بما ينوع من المحفظة الائتمانية للبنوك، ويرسخ مفهوم التركيز على جودة المبيعات لا حجم المبيعات من خلال تدقيق السجل الائتماني للعميل.

والحقيقة أنه لا يمكن تصور مجتمع بدون استهلاك، فالاستهلاك هو العملية الحيوية التي قامت عليها الدورات الاقتصادية المنعشة للأمم، كما أنه السبب الأساسي في التطور الحضاري منذ أقدم العصور، وبسببه قامت الثورات الاجتماعية والحروب الدولية، فهو ليس كله شرا أو عملية ذميمة كما يصورها البعض. ومن الظلم أن يتم وصف أي شيء مبتذل على أنه استهلاكي، فالرشادة فيه خير، وعملية مفيدة للفرد والمجتمع، والإسراف

فيه شر وعملية مضرة بالمجتمع، والتربية الادخارية خير، والخير كل الخير في الوصية القرآنية﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف 31] والوصية النبوية: «ما عال من اقتصد».[21]

القوانين والتشريعات الجزائرية للحد من الاستهلاك:

الملاحظ للحد الاستهلاكي الذي حدث للعائلات عندما أصدرت قوانين منع البيع بالتقسيط للسلع الاستهلاكية كالسيارات واقتصار القروض الاستهلاكية على القطاع العقاري مما دفع بكبح الاستهلاك عند العائلات بصورة كبيرة واثر ذلك جليا في فاتورة الاستيراد واتجه سلوك العائلات نحو العقار.

أزمة الغذاء العالمية:

ظلال الأزمة العالمية على أسعار السلع الاستهلاكية جد واضح، والدول الفقيرة الأكثر تأثرا من خلال:

– ارتفاع أسعار المنتجات الاستهلاكية وتضخم فاتورة الاستيراد انجر عنه الاتجاه نحو كبح الاستهلاك عند الدول الغنية وظهور المجاعات في الدول الفقيرة كمجاعة القرن الإفريقي الأخيرة.

– تضاؤل المساعدات المقدمة للدول الفقيرة لتغطية العجز في الغذاء وانعدامها أحيانا نتيجة شح المنابع المالية التي تمول ذلك .

أزمة الديون الحالية وموقع المستهلك:

إن المتتبع لازمة الديون السيادية الأوربية يدرك أن أول من أصيب بالذعر هم العائلات والأفراد واثر ذلك على الاستهلاك جد واضح. والمدرك أن العالم قرية فإن أثر هذه الديون سينتقل وبسرعة إلى باقي دول العالم، وليست الدول العربية بما فيها الجزائر بمنأى عن الآثار السلبية التي تجعل من المستهلكين والممثلين لقطاع العائلات يفكرون كثيرا في الشراء والممارسة الاستهلاكية .

الحقيقة أن هذه المؤشرات تشير ولو بيسر إلى الرشادة الاستهلاكية التي تفرضها والتعطل الكبير الذي يلحق بالنمو الاقتصادي نتيجة كبح الاستهلاك والسعي الدائم

للأمم، المستوى الأمثل الذي يحقق الإشباع الأكثر والانطلاق القوي للنمو الاقتصادي .

خلاصة

مما سبق يمكن القول بأن العائلات الجزائرية بصفتها قطاعا اقتصاديا وعونا فعالا في الاقتصاد يمارس النشاط الاستهلاكي وخاصة النهائي للسلع والخدمات ،هذه العائلات لازالت لا تملك تقليدا اقتصاديا في النشاط، وبالتالي فهي تتصرف وفق اتجاهات معينة يغلب عليها قيود المحيط في ظل التردي للأوضاع الاقتصادية، وفي ظل انتشار الآفات الاجتماعية كالفقر والجريمة، ومما يزيد في الطين بلة وجود طفرة نفطية ثانية تغدق على الأمة ثروات مالية ضخمة فينبغي توظيفها لتحقيق التنمية وذلك بالاستثمار في قدرات البشر وتوفير المحيط اللازم للإبداع والنشاط حتى تحقق عائدا على المجتمع والأمة. إن حماية المستهلك تعني حماية الفرد فلا يوجد شخص لا يستهلك وعليه حماية الناس بهدف التنمية بمعانيها وأبعادها المترامية.

ـ الهوامش:

1- خزعل البيرماني: مبادئ الاقتصاد الكلي، مطبعة الديوان، بغداد، 1987، ص178.

2- محمد مروان السمان ومحمد ظافر محبك وأحمد زهير الشامية: مبادئ التحليل الاقتصادي، مكتبة دار الثقافة ، عمان، 1998، ص97.

3- حاشي النوري: تقدير دالة الاستهلاك الكلية للعائلات الجزائرية دراسة قياسية اقتصادية، رسالة ماجستير اقتصاد وإحصاء تطبيقي، INPS ، الجزائر، 2005، ص05.

4- عمر الطبولي: مبادئ تحليل الاقتصاد الكلي، منشورات الدار المفتوحة، طرابلس، ليبيا، ص38.

5- محمد الشريف المان: محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات بيرتي، الجزائر، 1994، ص155.

6- محمود جاسم الصميدعي وردينة عثمان يوسف: سلوك المستهلك مدخل كمي وتحليلي، دار المناهج، عمان، الأردن، 2001، ص16.

7- نفس المرجع والمكان: ص16.

8- نعمة الله نجيب: تطبيقات في النظرية الاقتصادية،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1980، ص 106.

9- عمر صخري: مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي، OPU ، الجزائر، 1998، ص50.

10- نعمة الله نجيب: تطبيقات في النظرية الاقتصادية، مرجع سابق ، ص107.

11- تومي صالح: مبادئ تحليل الاقتصاد الكلي، OPU ، الجزائر، 2004، ص119.

12- عمر صخري: التحليل الاقتصادي الكلي، OPU ،2000، ص53.

13- يوجين.أ.ديوليو: تطبيقات في النظرية الاقتصادية الكلية، دار ماكجل وهيل للنشر، القاهرة، ص68.

14- عمر صخري: التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص152.

15- نفس المرجع: ص160.

16- حاشي النوري: تقدير دالة الاستهلاك الكلية للعائلات الجزائرية دراسة قياسية اقتصادية، مرجع سابق، ص45.

17-SCOLT WARD :Consumer socialization « journal of consumer research1 »september 1994.

18- قادة قاسم: المحاسبة الوطنية، OPU ، الجزائر، 1993، ص32.

19- عيون عبد الكريم:جغرافية الغذاء في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص30.

20- المجلس الاقتصادي الاجتماعي، الجزائر: تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الثاني، 2002.

21- عارف محمد سمان :ثقافة المستهلك والاستهلاك في ضوء الأزمة المالية المعاصرة
www .mmsec.com/ar/m3-fil.